

الأحزاب الأوروبية ودورها في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي

حسين طلال مقلد(*)

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية،

ومدير الدراسات والمناهج في المعهد الوطني للإدارة العامة INA.

أقامت معاهدة لشبونة الموقعة في عام ٢٠٠٧ والمصادق عليها في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٩، عمل الاتحاد على مبادئ ديمقراطية، وحدَّدت طبيعة عمل الديمقراطية وكيفيته، داخل الاتحاد الأوروبي، وشاركت بهذه الطريقة في الاعتراف بأن الديمقراطية قابلة لأن تكون أيضاً في مستوى فوق مستوى الدولة القومية، أو في مستوى عابر للقوميات.وكان العميد جورج فيديل، قد استشف منذ أمد بعيد هذا التطور: «في أي نظام قومي، أو دون القومي، أو فوق القومي، لا يستطيع الإنسان أن يعيش كإنسان إلّا ديمقراطياً. وهذا هو المضمون الدائم والمتسامي للسيادة الديمقراطية. لكن الأمر المحتمل الحدوث بدقة، لأنه مرتبط بمعطيات تاريخية، إنما هو الطابع الحصري المعترف به للإطار القومي كمكان لإجماع يُؤْذَن فيه للأغلبية بأن تحكم. وعليه، فإن شيئاً لا يمنع من التطلع إلى وجود ديمقراطية فوق قومية، ومن العمل على تشجيعها»[1].

إذاً، لقد تأسس عمل الاتحاد في البداية، على الديمقراطية التمثيلية. ويفترض هذا الأمر أن يعيش مواطنو الاتحاد حياة ديمقراطية، كما يفترض وجود أحزاب سياسية، وانتخابات نظامية. لقد أوضحت معاهدة لشبونة بدقة آلية العمل الديمقراطي للاتحاد وللدول الأعضاء فيه؛ فالمواطنون يُمَثَّلون، إما مباشرة في البرلمان الأوروبي، وإما بواسطة رؤساء دولهم أو حكوماتهم في المجلس الأوروبي، وإما بحكوماتهم في المجلس، باعتبار أن هذه الحكومات نفسها مسؤولة ديمقراطياً عن أعمالها، أمام برلماناتها الوطنية، أو أمام المواطنين. إنّ الديمقراطية التمثيلية حاضرة في كل المستويات، وعلى الأحزاب السياسية أن تساهم في تشكيل الوعي السياسي الأوروبي، والتعبير عن إرادة مواطني الاتحاد (المادة ١٠ المعدَّلة من معاهدة الاتحاد الأوروبي). إذاً، لقد اجتمعت مقومات الديمقراطية الأوروبية العابرة للقوميات كلها. أما الديمقراطية، المسَمَّاة غالباً التشاركية، فلم تُهْمَل من أجل السماح للمواطنين وللجمعيات التمثيلية باللجوء إلى وسائل أخرى من التعبير الديمقراطي في ميادين عمل الاتحاد الأوروبي. لقد تمَّ الاعتراف بالمجتمع المدني الأوروبي. وعُمِّمَ لجوء

(*) البريد الإلكتروني: husseinmakled@yahoo.com.

(١) Henri Oberdorff, «Letraitede Lisbonne: Une sortie de crise pour l'union européenne ou plus?,» Revue du droit public, no. 3 (mai-juin 2008), pp. 781-782.



المفوضية للاستشارات. وصار من الممكن لهذه الديمقراطية التشاركية أن تذهب إلى حدّ التعبير عن حق المواطن بالمبادرة (المادة ١١ المعدَّلة من معاهدة الاتحاد الأوروبي)(٢).

أولاً: مفهوم الأحزاب السياسية ونظرية العلاقات الدولية

تعد الاحزاب جزءاً أساسياً من النظام السياسي، والنظام السياسي وفقاً لجبرائيل ألموند هو مجموعة من المؤسسات الاجتماعية، التي تُعنى بوضع الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع، وتعمل على تنفيذها. ويضم النظام السياسي المؤسسات السياسية، التشريعية والتنفيذية والهيئات والدوائر الحكومية والمحاكم، ومجموعات المصالح والأحزاب السياسية(٣).

ونلاحظ أن تعريف ألموند يدمج مجموعات الضغط والأحزاب السياسية في المجتمع السياسي، ويعدها جزءاً من النظام السياسي، بحكم طبيعتها وأهدافها السياسية، في حين يعدها آخرون من تنظيمات المجتمع المدني. وهو الأرجح والأكثر شيوعاً. وأنا أضعها على الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. لعل الاتحاد الأوروبي يقدم تجربة جديدة بوضع جماعات الضغط والأحزاب السياسية في نظامه السياسي. ويقترح فكرة جديدة تفرق بين الدولة القومية والنظام السياسي. ولعل فكرة البرلمان الأوروبي، وطريقة انتخابه هي الفكرة الثورية في هذا المجال.

ومن أبرز نظريات العلاقات الدولية التي أكدت على أهمية الأحزاب نظرية الوظيفية الجديدة، فقد أكد مؤسسها إرنست هاس دور الأحزاب السياسية في عملية التكامل الأوروبي، بصفتها «حاملة للقيم والأيديولوجيات التي تقابلها الهوية والتقارب، والتي تحدد نجاح الأيديولوجيا العابرة للقومية أو إخفاقها». ويعتبر هاس أن الاتحاد الأوروبي هو نتيجة تفاعل لاعبين سياسيين من الأحزاب على يمين الوسط، والوسط وإلى حد ما، يسار الوسط، الذين سيطروا على صنع القرار خلال النصف الماضي من القرن العشرين. إنّ الصراعات الأيديولوجية والسياسات الغاضبة داخل البرلمان ستستبدل بها، في نظر الوظيفيين الجدد، استراتيجية حل المشكلات، التي تم استخدامها بكفاءة من قبل مجموعتين في البرلمان الأوروبي، وهما الاشتراكيون والديمقراطيون المسيحيون، وذلك بهدف التأثير في مؤسسات الجماعة الأوروبية الأخرى، ومراكز صنع القرار(٤).

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧٩.

(٣) جابرييل إيه. آلموند وجي. بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة سمير نصار (بيروت: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٦ - ٢٠.

(٤) Dontella M. Viola, «International Relations and European Integration Theory: The Role of the European Parliament,» Jean Monnet Working Paper in Comparative and International Politics, no. 26 (January 2000), p. 7.



ثانياً: الأساس القانوني لعمل الأحزاب على المستوى الأوروبي

نصت المادة ١٠ من معاهدة الاتحاد الأوروبي على:

١ - يقوم عمل الاتحاد على أساس الديمقراطية التمثيلية؛ فالمواطنون يمثلون مباشرة على المستوى الأوروبي في البرلمان الأوروبي، والدول الأعضاء تمثل في المجلس الأوروبي من خلال رؤسائها أو رؤساء حكوماتها.

٢ - كل فرد له حق المشاركة في الحياة الديمقراطية للاتحاد، وتتخذ القرارات بشكل مفتوح وقريب من المواطنين. وتسهم الأحزاب السياسية، على المستوى الأوروبي، في تشكيل الوعي السياسي الأوروبي والتعبير عن إرادة مواطني الاتحاد. والاتحاد هو الهيئة التشريعية الوحيدة المتعددة القوميات في العالم، ويمثل جميع «مواطني الاتحاد» البالغ عددهم ٥٠٧ ملايين نسمة، حسب المادة ١٤ (٢) من «معاهدة الاتحاد الأوروبي»، إذ يُنتخب أعضاء البرلمان من مواطني الدول الأعضاء، والمقيمين فيها، من غير الأوروبيين، الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب. يعني هذا، أن التصويت يشمل المواطنين غير التابعين لقوميات الدول الأعضاء.

منحت المادة ٢٢٤ من معاهدة الاتحاد «البرلمان والمجلس» الحق بصياغة القواعد الناظمة للأحزاب السياسية على المستوى الأوروبي، وبخاصة القواعد المتعلقة بتمويل هذه الأحزاب، وذلك وفقاً لإجراء تشريعي عادي من خلال أنظمة.

وقد حدد المجلس في قاعدة تم وضعها في عام ٢٠٠٣ وعدلها في عام ٢٠٠٧ أهم الشروط الواجب توافرها من أجل تنظيم حزب سياسي على المستوى الأوروبي، وهي خمسة:

• أن يتمتع الحزب بشخصية قانونية في الدولة العضو.

• لا بد من تشكيل مجموعة من ٢٥ عضواً برلمانياً من سبعة دول مختلفة، وأن تكون جزءاً من مجموعة سياسية يمنح الحق بالتمويل الحكومي ومقاعد اللجان، لكن أعضاء المجموعة يجب أن يكونوا منتمين أيديولوجياً. إن الأيديولوجيات السياسية لدى الأعضاء غير المنتمين تتدرج من الشيوعية والليبرالية الاجتماعية إلى الشعبوية، المحافظين، والمحافظين القوميين، والقومية والنازية الجديدة، ومنذ عام ٢٠٠٩، أصبحت أغلبية غير المنتمين، من أحزاب أقصى اليمين.

• أن يمثل الحزب على الأقل ربع الدول الأعضاء بواسطة أعضاء من البرلمان الأوروبي، أو في البرلمانات القومية أو البرلمانات الإقليمية أو في المجالس الإقليمية، أو لديه على الأقل ٣ بالمئة من الأصوات في ربع الدول الأعضاء في الانتخابات الأوروبية الحالية.

• أن يلحظ الحزب في نشاطاته مبادئ الاتحاد الأوروبي التي تأسس عليها، التي تتجلى في الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية وسيادة القانون.

• يتوجب على الحزب المشاركة في انتخابات البرلمان الأوروبي، أو التي تعبر عن الاهتمام بفعل هكذا.



يسمح للأحزاب على المستوى الأوروبي أن تطلب التمويل من موازنة الاتحاد الأوروبي على أساس سنوي، على أن لا يتجاوز تمويل الحزب ٨٥ بالمئة من موازنة الحزب الإجمالية.

ثالثاً: تأثير الأحزاب في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي

ما يميز الاتحاد هو أن الحكومات ليس لديها السيطرة على المطالب السياسية؛ فهناك مجموعات معقدة ومتعددة، مجموعات المصالح والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني... فجميعها تتنافس على التأثير في مدخلات المؤسسات الاتحادية.

وتؤثر الأحزاب السياسية في كل مؤسسة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي؛ فالأحزاب القومية تتنافس في دولها لتشكيل الحكومات، وتالياً فإن أعضاء الحكومات التي تصل إلى السلطة سيصبحون الممثلين في المجلس (القادة في المجلس الأوروبي والوزراء في المجلس). يتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي على أساس خطط حزبية قومية، ويشكلون مجموعات حزبية تتنافس في البرلمان. في كل عائلة حزبية أساسية، ترتبط المنظمات الحزبية في كل دولة عضو ومؤسسات الاتحاد الأوروبي من خلال اتحادات حزبية فوق قومية. أما المفوضون الأوروبيون، فهم كذلك موالون للأحزاب السياسية، فقد أمضوا معظم تاريخهم المهني في أحزاب سياسية قومية، وحصلوا على مناصبهم من خلال دعم قادة الأحزاب القومية لهم. بالنسبة إلى توزع نواب رئيس المفوضية الأوروبية الـ ١٤ على الاحزاب، فعلى الشكل التالي:

• ٦ نواب من حزب الشعب الأوروبي.

• ثلاثة نواب من مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا.

• نائبان لرئيس المفوضية من «مجموعة تحالف الديمقراطيين والليبراليين لأجل أوروبا».

• نائب من مجموعة الخضر/التحالف الأوروبي الحر» (الخضر/الإقليمية/القوميون)

• نائب لرئيس المفوضية من «اتحاد المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين».

• نائب لرئيس المفوضية من المجموعة الكونفدرالية لاتحاد اليسار الأوروبي/اليساريين الخضر الاسكندنافي».

• ثلاثة نواب من مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا.

• نائبان لرئيس المفوضية من «مجموعة تحالف الديمقراطيين والليبراليين لأجل أوروبا».

وخمسةٌ مسؤولون عن الشؤون الإدارية والمالية وتوزعوا على الشكل التالي:

عضوان من حزب الشعب وعضو من اتحاد المحافظين والإصلاحيين وعضو من «مجموعة تحالف الديمقراطيين والليبراليين لأجل أوروبا» وعضو من «مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا».



كما يراعى في تعيين رئيس المفوضية الأوروبية - المرشح من قبل الأحزاب الأوروبية - أن يكون من الكتلة الكبرى في البرلمان الأوروبي، وذلك لاحترام خيار المواطنين، وفقاً للمادة ١٧ من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: الانتخابات البرلمانية الأوروبية للدورة التشريعية ٢٠١٤ - ٢٠١٥

جرت الانتخابات الأوروبية الأخيرة بين ٢٢ و٢٥ أيار/مايو عام ٢٠١٤، للدورة البرلمانية التشريعية ٢٠١٤ - ٢٠١٩، وهناك نقاط اختلاف كبيرة بين الدورتين التشريعيتين الحالية والماضية؛ فالبرلمان الحالي (ويضم ٧٥١ عضواً) هو البرلمان الأول المنتخب بعد دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، ومن ثم، اتسعت سلطة البرلمان والمواطنين الذين يمثلهم، وبلغ عدد المقترعين ١٧٢ مليون أوروبي، وبلغت نسبة مشاركة الناخبين ٤٣،٩ بالمئة، فالمشاركة في الانتخابات الأوروبية تبقى متواضعة في كل الدول[٥].

وبلغ عدد البرلمانيين من الدول الـ ٢٨ الأعضاء في البرلمان الأوروبي ٧٥١ عضواً، وفقاً لما أقرته معاهدة لشبونة، ويعد الحد الأدنى لكل دولة عضو في الاتحاد ٦ برلمانيين للدول الصغيرة، مثل إستونيا وقبرص ولوكسمبورغ ومالطا، فلكل منها ٦ برلمانيين، كما لا يجب أن تزيد حصة أي دولة عضو على ٩٦ برلمانياً، مهما كان عدد سكانها، مثل ألمانيا حالياً، وفي حال توسع الاتحاد الأوروبي يجب الالتزام بهذه القاعدة، فلا يزيد عدد البرلمانيين في الدول الكبرى على ٩٦ ولا ينقص عدد ممثلي الدول الصغرى، أي ٦ برلمانيين. كما نلاحظ أن الدول الأعضاء في الاتحاد تعمل دوماً على زيادة عدد ممثليها، لتكون أكثر تأثيراً في عملية صنع القرار داخل البرلمان. (انظر الجدول الرقم (١)).

---

(٥) Oberdorff, «Letraitede Lisbonne: Une sortie de crise pour l'union européenne ou plus?,» p. 779.



الجدول الرقم (١)

توزع البرلمانيين على الأحزاب الأوروبية من الدول الأعضاء في الاتحاد

الدولة	حزب الشعب الأوروبي EPP	التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا S&D	اتحاد المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين AECR	تحالف الديمقراطيين والليبراليين من أجل أوروبا ALDE	المجموعة الكونفدرالية لليسار المتحد الأوروبي/ واليسار الأخضر في بلدان الشمال الأوروبي GUE/NGL	مجموعة الخضر/التحالف الأوروبي الحر Greens/EFA	مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة EFDD	المستقلون NI	المجموع
بلجيكا	٤	٤	٤	٦	٠	٢	٠	١	٢١
بلغاريا	٧	٤	٢	٤	٠	٠	٠	٠	١٧
التشيك	٧	٤	٢	٤	٣	٠	١	٠	٢١
الدنمارك	١	٣	٤	٣	١	١	٠	٠	١٣
ألمانيا	٣٤	٢٧	٨	٤	٨	١٣	٠	٢	٩٦
أستونيا	١	١	٠	٣		١	٠	٠	٦
إيرلندا	٤	١	١	١	٤	٠	٠	٠	١١
اليونان	٥	٤	١	٠	٦	٠	٠	٥	٢١
إسبانيا	١٧	١٤	٠	٨	١١	٤	٠		٥٤
فرنسا	٢٠	١٣	٠	٧	٤	٦	١	٢٣	٧٤
كرواتيا	٥	٢	١	٢	٠	١	٠	٠	١١
إيطاليا	١٧	٣١	٠	٠	٣		١٧	٥	٧٣

يتبـع



تابـع

قبرص	٢	٢	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٦
لاتفيا	٤	١	١	٠	٠	١	١	٠	٨
ليتوانيا	٢	٢	١	٣	٠	١	٢	٠	١١
لوكسمبورغ	٣	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٦
هنغاريا	١٢	٤	٠	٠	٠	٢	٠	٣	٢١
مالطا	٣	٣	٠	٠	٠	٠	٠		٦
هولندا	٥	٣	٢	٧	٣	٢	٠	٤	٣٦
بولندا	٢٣	٥	١٩	٠	٠	٠	٠	٤	٥١
البرتغال	٧	٨	٠	٢	٤	٠	٠	٠	٢١
رومانيا	١٥	١٦	٠	١	٠	٠	٠	٠	٣٢
سلوفينيا	٥	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٨
فنلندا	٣	٢	٢	٤	١	١	٠	٠	١٣
سلوفاكيا	٦	٤	٢	١	٠	٠	٠	٠	١٣
السويد	٤	٦	٠	٣	١	٤	٢	٠	٢٠
المملكة المتحدة		٢٠	٢٠	١	١	٦	٢٤	١	٧٣
النمسا	٥	٥	٠	١	٠	٣	٠	٤	١٨
الاتحاد الأوروبي	٢٢١	١٩١	٧٠	٦٧	٥٢	٥٠	٤٨	٥٢	٧٥١



تمتاز المجموعات الحزبية الأوروبية بالأيديولوجية؛ فمعظم المجموعات السياسية تصنف بين يمين ويسار، وتتدرج بين شيوعية وخضر واشتراكية في اليسار إلى الديمقراطيين المسيحيين، والليبراليين والمحافظين في اليمين، ويقع خارج هذا الإطار مجموعة «أوروبا الحرية الديمقراطية» (EFD)، التي تستند إلى أساس مشكك بالأوربة، فهي لا تعارض وجود الاتحاد، ولكنها تركز على إصلاح الاتحاد والتردد في منحه صلاحيات جديدة، فهي تبنت أيديولوجيا معادية للاتحاد الأوروبي، وتهدد الهوية والسيادة القومية، كذلك المجموعة الإصلاحية والمحافظين، والتي يجمع بينها التشكك بالأوربة وتقوم أيديولوجيتها على الفكر المحافظ. تقسم الأحزاب السياسية في الاتحاد الأوروبي، ثلاثة أقسام مختلفة وهي[٦]:

• الأحزاب السياسية المحلية، وتؤدّي دوراً في الاتحاد لأنها تتنافس في انتخابات البرلمان الأوروبي.

• المجموعات السياسية وهي تحالفات بين أعضاء برلمانيين منتخبين من مختلف الدول الأعضاء في البرلمان الأوروبي، وتؤدّي دوراً مهماً في العملية اليومية للبرلمان الأوروبي وبنية السلوك التصويتي لأعضاء البرلمان الأوروبي.

• الأحزاب السياسية الأوروبية هي اتحادات بين الأحزاب المحلية، وتعمل خارج البرلمان الأوروبي.

إنّ الأحزاب المحلية تمثّل دوراً أساسياً؛ فهي من ترسل البرلمانيين إلى البرلمان الأوروبي، كما أنها تقرر أي المجموعات السياسية ستشكل داخل البرلمان الأوروبي، كما سيفعل كاميرون لاحقاً. كما أنها أحزاب مؤسسة وأعضاء في الأحزاب السياسية الأوروبية، وهي في المقعد الأول في تحديد سياسات الأحزاب السياسية في البرلمان الأوروبي.

أهم المجموعات الحزبية التي تشكل منها البرلمان الأوروبي للدورة الحالية ٢٠١٤ - ٢٠١٩:

١ - مجموعة حزب الشعب الأوروبي (الديمقراطيون المسيحيون) EPP - يمين الوسط - وهو تحالف يجمع الأحزاب «المسيحية الديموقراطية» في الاتحاد الأوروبي، ويتشكل من محافظين وديمقراطيين مسيحيين، يركزون على القيم العليا والتقاليد القومية، بدأت هذه المجموعة التنسيق بين أحزابها منذ عام ١٩٢٥، حين عقد مؤتمر «أحزاب الشعب المسيحي»، وتأسست في ١٩٥٣ وتوجهها الأيديولوجي «ديمقراطي مسيحي»، وينتمي إلى هذه المجموعة رئيس المفوضية الحالي، جان يونكر، المشهود له بخبرته المؤسساتية وقربه من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ما جعل المراقبين يتفاءلون بتعيينه رئيساً للمفوضية. وتضم هذه المجموعة أحزاباً محافظة ذات طابع مسيحي، مثل الائتلاف الحزبي من الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني (المحافظ) CDU، والاتحاد المسيحي الاجتماعي في بايرن CSU، ويشغل هذا الائتلاف ٣٤ مقعداً. وثمة أحزاب محافظة ليست ذات طابع مسيحي، مثل حزب الاتحاد الفرنسي من أجل حركة شعبية (UMP)، ويشغل ٢٠ مقعداً، وحزب الشعب الإسباني ويشغل ١٦ مقعداً، وحزب الخطة المدنية البولندي، إضافة إلى عدد من أحزاب الديمقراطي المسيحي، المحافظين، ويمين الوسط، والأحزاب القومية من يمين الوسط، تحتل هذه الكتلة ٢٢١ مقعداً من مقاعد البرلمان، وتمثل نسبة ٢٩,٤٣ بالمئة من التمثيل البرلماني، وتضم هذه المجموعة ٧٤ حزباً من ٣٩ دولة - وهي المجموعة الكبرى في البرلمان، وتطالب بأوروبا القيم والقريبة

(٦) Herman Lelieveldt and Sebastiaan Princen, The Politics of the European Union, Cambridge Textbooks in Comparative Politics (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2011), pp. 152-153.



مـن الشـعوب، وتقوم علـى الديمقراطية والشـفافية والمسـؤولية والازدهار، من خـلال اقتصاد السـوق الاجتماعي. وبـدأ يسـار الوسـط الممثـل بحـزب العمال فـي بريطانيـا أو الاشـتراكي في فرنسـا، يتبنى طروحـات اليميـن ويزايد عليـه في تبنـي الليبراليـة الجديـدة. ويتذكر الجميـع إصلاحات تونـي بليـر النيوليبراليـة، وميوله الحربيـة، وتحالفه مـع جـورج بـوش الإبـن، والجميع أيضـاً يتذكـر مزايـدة الاشـتراكي فرانسـوا هولاند علـى اليمينـي نيكولا سـاركوزي فـي اسـتعادة أمجـاد الاسـتعمار القديم فـي أفريقيا والشـرق الأوسـط[٧].

٢ - الديمقراطيـون الاشـتراكيون: وتسـمى مجموعـة التحالـف التقدمي الاشـتراكي والديمقراطي فـي أوروبا (أحزاب يسـار الوسـط)، التـي أصبحت عام ١٩٩٢ تسـمى حزب الاشـتراكيين الأوروبـي، وتضم الأحزاب الاشـتراكية الأساسـية وأحـزاب العمـل والديمقراطـي الاشـتراكي مجموعـة التحالـف التقدمـي الاشـتراكي والديمقراطـي فـي أوروبـا (أحزاب يسـار الوسـط)، بـدأت هذه الأحـزاب الاشـتراكية بالتنسـيق منذ عـام ١٨٦٤، وتأسسـت كمجموعة فـي عـام ١٩٥٣ وتوجهها الأيديولوجـي «ديمقراطـي اشـتراكي، تضم «حـزب العمـال البريطانـي» بقيـادة ميلباند بـ ٢٠ نائبـاً، والحـزب الديمقراطـي فـي إيطاليا بـ ٣١ نائباً، والحزب الاشـتراكي برئاسـة الرئيس الفرنسـي فرانسـوا هولانـد، والحـزب الراديكالـي de gauche بـ ١٣ نائبـاً، ومـن أحـزاب أخـرى، مثل الحـزب الاشـتراكي الإسـباني، كما يوجـد ضمـن هـذه المجموعة أحـزاب اشـتراكية ديمقراطيـة، ويسـار الوسـط، ويبلغ عـدد نـواب المجموعة ١٩١ نائبـاً، وتمثـل نسـبة ٢٥,٤٣ بالمئـة فـي البرلمـان الحالـي، بينمـا شـكلت ٢٥ بالمئـة مـن البرلمـان السـابق، بعـدد مـن النـواب بلغ ١٨٤ مـن ٧٣٦ مقعـداً، وتدعـم المجموعتان الأولـى والثانيـة اندماجاً أكبـر في الاتحـاد الأوروبي، ويدعوهـم المعارضـون بالفدرالييـن، و«النخبـة الأوروبيـة»، ويـرون أنهـم يحدون من سـيادة الـدول الأعضاء. من أعـلام هـذه المجموعـة، رئيسـها السـابق مارتين شـولز، رئيـس البرلمـان الأوروبـي الحالي.

٣ - «اتحـاد المحافظيـن والإصلاحييـن الأوروبييـن» ACR (جنـاح اليميـن مـن المحافظيـن والمتشـككين بأوروبـا)، وهـي كتلـة تـم تأسيسـها فـي عـام ٢٠٠٩، بعـد انشـقاق حـزب المحافظيـن بقيـادة ديفيـد كاميـرون إثر انتخابـات حزيران/يونيـو ٢٠٠٩ وانفصالـه مـن حزب الشـعب الأوروبـي الديمقراطي المسـيحي، الـذي كان متحداً معـه لأكثـر مـن عقديـن. ويعـود ذلـك إلـى أن حـزب المحافظيـن مـن المتشـككين بالأوربة علـى عكـس الأحزاب الديمقراطيـة المسـيحية والمحافظيـن القارييـن الممثليـن فـي حـزب الشـعب الأوروبـي. جـذب قـرار كاميـرون بتشـكيل كتلـة جديـدة الكثيـر من الأحـزاب، وشـكلوا فـي ٢٢ حزيران/يونيـو ٢٠٠٩ كتلـة المحافظيـن والإصلاحيين الأوروبييـن، وبعـد أشـهر قليلـة سـموها اتحـاد الإصلاحييـن والمحافظيـن الأوروبييـن AECR[٨]. مـن أهـم هـذه الأحـزاب «حـزب المحافظيـن البريطانـي، «وعدد مقاعـده ١٩ مقعداً مـن أصل ٧٠ مقعـداً للكتلة، وقد وعد رئيسـه ديفيـد كاميـرون أنـه فـي حال نجاحـه فـي الانتخابـات المقبلـة، فإنه سـيجري اسـتفتاء شـعبياً علـى بقـاء بريطانيا فـي الاتحـاد، أو خروجهـا منه. وتشـكل نسـبة مسـاهمة هـذه الكتلـة فـي البرلمـان الأوروبـي ٩,٣٢ بالمئـة، إضافة إلـى نـواب مـن حـزب I Sprawiedliwosc بـ وحـزب PIS Praow ١٩، وحـزب العـدل والقانـون البولنـدي والحـزب الديمقراطـي المدني التشـيكي، ويجمع هـذا الاتحاد الأحزاب الأوروبيـة التي تؤمن بالحرية الفرديـة والديمقراطية البرلمانيـة والسـيادة القوميـة، العائلات القويـة والضرائـب المنخفضة والتجارة الحرة وسـيادة القانـون. ونلاحظ أن

---

(٧) مصطفى زين، «عودة اليسار الأوروبي» الحياة، ٢٠١٥/١/٣١،
<http://www.alhayat.com/opinion/mustafa-zein/7099927/%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%b3%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d9%8a>.

(٨) Lelieveldt and Princen, Ibid., p. 152.



الأحـزاب الليبراليـة المتمثلـة بكتلة الإصلاحييـن الديمقراطييـن الليبراليين والكتلـة الديمقراطية المسـيحية وحزب المحافظيـن البريطانييـن حافظـت علـى تعاطفهـا مع إسـرائيل[٩].

٤ - الليبراليـون أو يسـار الوسـط: «مجموعـة تحالـف الديمقراطييـن والليبرالييـن لأجل أوروبـا» ALDE - من اليسـار (الليبراليون والوسـط - يسـار الوسـط)، تأسسـت عام ١٩٥٣ (كمجموعة الليبراليين) وتوجهها الأيديولوجي ليبرالـي، وتترجـح بيـن أحـزاب اليميـن التـي تؤكـد تحرير الأسـواق، وحكومـة الحـد الأدنى وبيـن اليسـار المطالب بالعدالـة الاجتماعيـة. ويبلـغ عـدد مقاعدهـا ٦٧ مقعـداً، أي بنسـبة ٨,٩٢ بالمئـة، وتضـم هـذه المجموعـة فـي عضويتها ٥٥ حزبـاً ليبراليـاً منهـا حـزب الديمقراطييـن الليبرالي في المملكـة المتحدة بــ مقعد واحد، ومن فرنسـا «البديـل»: تحالـف (اتحـاد الديمقراطييـن والمسـتقلين والحركـة الديمقراطيـة) وتشـغل سـبعة مقاعـد، وتشـغل هولنـدا سـبعة مقاعـد تتـوزع بيـن حزبـي الديمقراطييـن ٦٦ وحـزب الفولـك مـن أجـل الحريـة والديمقراطيـة وإسـبانيا بــ٨ مقاعـد تتـوزع بين ٣ أحـزاب تحالـف أوروبا بمقعديـن واتحـاد التقـدم والديمقراطية بأربعـة مقاعد وحـزب Ciudadania بمقعديـن فـي القـارة الأوروبيـة، والحـزب الألمانـي FDP والحـزب المفتـوح البلجيكـي VID، وهـو حـزب يميـن يعمل علـى تحرير السـوق. تركز هـذه الأحزاب علـى مبـدأ الحرية فـي السياسـات والاقتصادات وجميـع مجـالات المجتمـع، وعلـى العلاقة بيـن المواطـن والمؤسسـات الأوروبيـة. تأسسـت هـذه المجموعة عام ١٩٧٦ وغـدت جماعـة عابـرة للقوميات عـام ١٩٩٣.

٥ - أقصى اليسـار: على يسـار الديمقراطيين الاشـتراكي، وتضم مختلف يسـار الاشـتراكيين، الأحزاب الشيوعية السـابقة وقـوى اليسـار الراديكالـي، التي تقسـم مجموعتيـن، لكن منـذ البرلمان الرابـع أصبحت موحـدة في حزب واحـد وهـو «اليسـار المتحـد الأوروبي/اليسـار الأخضـر الاسـكندنافي» EUL/NGL المجموعـة الكونفدرالية لاتحاد اليسـار الأوروبي/اليسـاريين الخضـر الاسـكندنافي» GUE/NGL - (أحـزاب شـيوعية واشـتراكية، الجنـاح اليسـاري المتطـرف، إضافـة إلى أحـزاب يمينية متطرفة). تأسسـت عـام ١٩٧٣، وهـي أحزاب كانت قناعاتها شـيوعية سـابقاً، يبلـغ عـدد مقاعدهـا ٥٢ مقعـداً مـن ١٩ مجموعـة سياسـية مختلفـة و١٤ دولـة، أي مـا نسـبتها ٦,٩٢ بالمئـة مـن التمثيـل فـي البرلمـان الحالـي، وأهـم الأحـزاب اليسـارية المتطرفـة المنضوية فـي صفوفه:

أ - الحـزب الألمانـي «دي لينـك» DIE LINKE (يسـار)، الذي كان شـيوعياً، ويحوز على سـبعة مقاعـد، ويتوقع فـي ألمانيا تحالـف الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي مـع دي لينـك والخضـر، وهـو مـا سـيؤدي إلـى احتمـال بروز صـورة جديدة لليسـار.

ب - حـزب اليسـار الجماعـي الإسـباني IP الحائـز على خمسـة مقاعـد وحـزب بوديمـوس Podemos من أجل الديمقراطيـة الاشـتراكية الإسـباني الحائـز علـى خمسـة مقاعـد إسـبانيا[١٠]، الـذي يتوقـع أن يطيـح الحـزب الحاكم اليمينـي الوسـطي، «حـزب الشـعب»، يتوقـع أن يدفـع حـزب الشـعب الإسـباني الحاكـم إلـى التحالف مـع الحزب المعـارض لـه، الحـزب الاشـتراكي، إلـى تشـكيل حكومـة ائتلافية علـى شـكل الحكومـة الألمانية.

(٩) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٧٥.

(١٠) Wolfgang Münchau, «Radical Left is Right about Europe's debt,» Financial Times (23 November 2014), <http://www.ft.com/cms/s/0/48e6fa76-70bd-11e4-8113-00144feabdc0.html#axzz3nlcMbxDJ>.



ج - تحالـف اليسـار الراديكالـي «سـيريزا» Syriza الحائـز علـى سـتة مقاعـد، وهـو أبرز قـوة سياسـية يونانية، إذ حـاز ٤٦,٢٦ فـي المئـة مـن الأصـوات، كما فـاز بالانتخابـات اليونانيـة الأخيرة، بــ ٣٥,٤٦ فـي المئة مـن الأصوات وشـكل الحكومة برئاسـة أليكسـي تسـيبراس. والحـزب وريث عشـرات الحـركات المتحدرة مـن اليسـار الراديكالي. نلاحـظ أن حـزب «سـيريزا» يتجـه حالياً يسـار الوسـط، وذلـك بعد انشـقاق حـزب «الوحدة الشـعبية «عنـه والذي يمثـل أعضاؤه أقصى اليسـار.

تدعـم أحـزاب اليسـار المتطـرف زيادة الاسـتثمارات فـي القطـاع العام، وإعـادة تنظيـم الدين العـام من أجل اسـتمرار منطقـة اليـورو، وتنتقد نقـص الديمقراطية فـي آلية قـرار الاتحـاد الأوروبي.

لا يميـز خطـاب هـذه الأحـزاب الـذي يدعو إلـى قطيعـة راديكالية، بين الحـزب الشـيوعي و«الاتحـــاد من أجـل حركـة شـعبية» (يميـن الوسـط) في فرنســا، ويـرى أن الحـزب الاشـتراكي العمالي هو و«حـــزب الشـعب» سـيان فـي إسـبانيا، علـى نحـو مـا يـدرج حـزب «باسـوك» (الاشـتراكي الديمقراطـي) و«الديمقراطيـة الجديـدة» (المحافـظ) فـي خانة واحـدة في اليونـان. وثمة أوجه شـبه سوسـيولوجية بيـن هذه الأحزاب، وقوى يسـار اليسـار (أقصـى اليسـار) تنشـط فـي شـمال أوروبـا: حـزب «دي لينكـي» فـي ألمانيـا، وتحالـف «الأحمـر - الأخضـر» فـي الدنمـارك وهولنـدا، وفـي مـا خـلا شـرق ألمانيـا وسـلوفينيا وتشـيخيا وكرواتيـا إلـى حـد مـا، هـذه الأحـزاب ثانوية وهامشـية فـي أوروبـا الوسـطى والغربيـة، ولكـن هـذه الأحـزاب لا تلفـظ المشـروع الأوروبـي، علـى الرغـم مـن توجيـه سـهام النقـد إلى الوجـه الذي رسـت عليـه أوروبا والاتحـاد الأوروبـي، والتمسـك بأوروبا هـو الفـارق البارز بيـن أحزاب اليسـار هـذه، والتيارات الشـعبوية اليمينيـة واليمين المتطـرف، التي تطعـن الاتحاد الأوروبـي، وتدعو إلـى الانسـحاب مـن منطقـة اليـورو[١١]. تمثّـل هـذه المجموعـة فـي المفوضيـة بنائـب الرئيس.

٦. مجموعـة الخضـر، «التحالـف الأوروبـي الحـر» (الخضـر/الإقليمية/القوميـون) Greens/EFA وهـي أحـزاب يسـار الوسـط، تأسسـت عـام ١٩٨٤ بهدف حمايـة البيئـة، وبـدأت عملها في إطـار مجموعـة «قوس قـزح»، وتمثل أحـزاب الأقليـات في الـدول الأوروبية، مثـل «الحـزب القومي الاسـكتلندي»، وحـزب كاتالونيا الجمهوري اليسـاري، وتمثـل المناطـق الأوروبيـة التـي تسـعى إلـى الاسـتقلال مـن دولهـا، أو القوميـات التـي لـم تتبلـور بعـد فـي دول عـدد مقاعدهـا ٥٠ مقعـداً، أي ٦,٦٦ بالمئـة مـن التمثيـل البرلمانـي، وتركـز مجموعـة الخضـر علـى المسـؤولية البيئـة، والتضميـن الديمقراطـي، والتنـوع، ومسـاواة الجنـدر، والتنميـة العالميـة المسـتدامة. أكبـر الأحـزاب فـي هـذه المجموعـة ثلاثـة أحـزاب ألمانيـة، هـي الخضـر GRUNE ويمثّـل بــ ١١ برلمانيـاً ونائـب لـكل مـن الحـزب الديمقراطـي البيئـي ODP والحـزب الألمانـي PIRATEN، تليهـا فرنسـا بــ ٦ برلمانييـن لحـزب «البيئـة الأوروبـي» EUROPE ECOLOGIE، وحـازت بريطانيـا سـتة مقاعـد توزعـت على ثلاثة مقاعـد لحزب الخضـر ومقعدين للحزب القومـي الاسـكتلندي ومقعـد لحزب ويلـز[١٢].

---

(١١) مارك لازار، «اليسار الجديد في أوروبا متطرف في عقيدته ومعتدل في برامجه،» الحياة، ٢٠١٥/١/١٤، <http://www.alhayat.com/opinion/writers/6825432/%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%b3%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af-%d9%81%d9%8a-%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d8%a7-%d9%85%d8%aa%d8%b7%d8%b1%d9%81-%d9%81%d9%8a-%d8%b9%d9%82%d9%8a%d8%af%d8%aa%d9%87-%d9%88%d9%85%d8%b9%d8%aa%d8%af%d9%84-%d9%81%d9%8a-%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d9%85%d8%ac%d9%87>.

(١٢) «Seats by Political Group and Member State,» European Parliament (2014), <http://www.europarl.europa.eu/elections2014-results/en/seats-group-member-2014.html>.



٧ - «مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة» EFDD، تأسست عام ١٩٩٤ (أوروبا القوميات) وتوجهها الأيديولوجي مشكك بالأوروبية، وهي من الكتل المشككة بالاتحاد الأوروبي (يمين متطرف)، ومن الصعب تحديدها بين يسار ويمين، وتتوحد هذه المجموعة على المعارضة للتكامل الأوروبي والتركيز على سيادة الدول الأعضاء مقابل الاتحاد الأوروبي. ويعد حزب الاستقلال البريطاني اليميني المتطرف الأكثر تمثيلاً في هذه المجموعة بـ ٢٤ عضواً، إضافة إلى حركة ٥ نجوم الإيطالية بـ١٧ عضواً وحزب الديمقراطية السويدية بمقعدين وعضو من حزب الحرية التشيكي وحزب الاستقلال الفرنسي وعضوين من لاتفيا من حزب TT، (تجمع الأحزاب المشككة بأوروبا)، ويبلغ عدد مقاعدها ٤٨ مقعداً، أي ٦,٣٩ بالمئة من التمثيل في الدورة الحالية. تأسست هذه المجموعة بعد انتخابات عام ٢٠٠٤، وضمت حينها حزب الاستقلال البريطاني والعصبة الشمالية الإيطالية (Lega Nord)، ويطالب باستقلال شمال إيطاليا، وستة أحزاب قومية أخرى وبرنامجها السياسي يتضمن(١٣):

أ - الحرية والتعاون بين شعوب الدول المختلفة ورفض بيروقراطية الاتحاد الأوروبي في سعيه إلى تأسيس دولة أوروبية عظمى موحدة.

ب - ديمقراطية أكثر واحترام لإرادة الشعوب، فهي ضد التكامل الأوروبي وتجلياته في المعاهدات والسياسات والتي ستكرس أزمة الديمقراطية الحالية والبنية السياسية المركزية للاتحاد الأوروبي، وتالياً، فأي معاهدة جديدة يجب أن تطرح على التصويت الشعبي.

ج - احترام التاريخ الأوروبي والقيم الثقافية والعادات؛ فللأوروبيين الحق في حماية حدودهم، وتعزيز القيم الثقافية والتاريخية. ترفض هذه المجموعة معاداة السامية ورهاب الأجانب، وأي نوع من أنواع التمييز.

د - احترام الاختلاف القومي والمصالح.

٨ - النواب غير المنتمين إلى أي مجموعة من المجموعات أعلاه، وتتضمن الكثير من المشككين بالأوربة أو المعادين للاتحاد الأوروبي، وزادت نسبتهم من ٣٣ نائباً، في البرلمان السابق، أي ٤,٣١ بالمئة إلى ٥٢ نائباً، أي ٦,٩٢ بالمئة في البرلمان الحالي.

وتوزعت مقاعد أحزاب المجموعة غير المنضمة إلى أي من الكتل على الشكل التالي (انظر الجدول الرقم (٢)).

وتعني مجموعة الأعضاء البرلمانيين غير المنتمين إلى أي من المجموعات السياسية المنظمة ضمن البرلمان.

خامساً: مستقبل التحالفات في البرلمان الأوروبي الحالي

نلاحظ من خلال تشكيل البرلمان وجود قوى سياسية تتمتع بقوة تصويتية مهمة، ومن الأمثلة على ذلك:

• تحالف ثلاث كتل يجمع الكتل الكبرى في البرلمان وهي: مجموعة حزب الشعب الأوروبي، التي تمثل ٢٩,٤٣ بالمئة من التمثيل البرلماني مع «مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا» التي تمثل نسبة ٢٥,٤٣ بالمئة مع «مجموعة تحالف الديمقراطيين والليبراليين لأجل أوروبا» التي تمثل نسبة ٨,٩٢ بالمئة. والنتيجة، أن مجموع تحالف هذه الكتل الثلاث يساوي ٦٣,٧٨ بالمئة من التمثيل في البرلمان، وتالياً يشكلون الأغلبية المطلوبة لتمرير القوانين في البرلمان.

(١٣) «Far-right MEPs form Group in European Parliament,» Euro Activ, <http://www.euroactiv.com/eu-elections/-2/07/2009->.



الجدول الرقم (٢)

توزع مقاعد أحزاب المجموعة غير المنضمة إلى كت في البرلمان الأوروبي

عدد النواب	الدولة	الحزب
١	بلجيكا	(المصلحة الفلامنكي) Felmish interest - (VLAAMS BELANG) وهو حزب قومي بلجيكي متعصب يعادي بلجيكا كدولة والاتحاد الأوروبي، ويطالب باستقلال الفلامنك الناطقين بالهولندية من الفلان الناطقين بالفرنسية، ويرفض التعددية ويدعو لتبني القيم الغربية التقليدية
٤	النمسا	حزب الحرية النمساوي FPO
٢٣	فرنسا	الجبهة الوطنية FN
٥	إيطاليا	العصبة الاسكندنافي (العصبة الشمالية)
٤	هولندا	حزب الحرية PVV
٤	بولندا	مؤتمر اليمين الجديد KNP
٣	هنغاريا	جوبيك JOBBIK
١	المملكة المتحدة	الحزب الديمقراطي المؤيد للاتحاد DUP
١		NPD الحزب الديمقراطي القومي
١	ألمانيا	DIE PARTEI
٣	اليونان	الفجر الذهبي (KE) وهو حزب معادٍ للمهاجرين وقومي متطرف.
٢	اليونان	الحزب الشيوعي اليوناني XA
٥٢		عدد النواب غير المنتمين لأي مجموعة

المصدر: «Seats by Member State: Distribution of the national political parties and groups,» European Parliament (2014), <http://www.europarl.europa.eu/elections2014-results/en/seats-member-state-absolut.html>.



• الخيار الثاني هو التحالف بين الكتلتين الكبريين في البرلمان، الأولى والثانية، وهما مجموعة حزب الشعب الأوروبي والتحالف التقدمي الاشتراكي؛ إذ يشكل مجموع تحالفهما نسبة ٥٤,٨٦ بالمئة من مقاعد البرلمان، أي أكثر من النصف.

• في حال لم تصوت الكتلتان الأولى والثانية، الأعلى نسبة، وهما «حزب الشعب الأوروبي» و«التحالف التقدمي الاشتراكي» معاً، فإن يمين الوسط سيسيطر على الوضع؛ إذ تشكل مجموع أحزاب يمين الوسط: «حزب الشعب الأوروبي» الممثل زائد «مجموعة تحالف الديمقراطيين والليبراليين لأجل أوروبا» زائد «اتحاد المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين»، نسبة تساوي ٤٧،٦٧ بالمئة من مجموع المقاعد في البرلمان. ويعني هذا، أن جناح يمين الوسط هو أقوى في البرلمان السابع.

نلاحظ أنه في حال تحالف الأحزاب المشككة بالاتحاد الأوروبي وهي:

• المجموعة الكونفدرالية لاتحاد اليسار الأوروبي/اليساريين الخضر الاسكندنافي» ونسبة تمثيلها في البرلمان الحالي ٦,٩٢ بالمئة.

• النواب غير المنتمين إلى أي مجموعة ونسبتهم ٦,٩٢ بالمئة.

• «مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة» والتي تصل نسبة تمثيلها إلى ٦,٣٩ بالمئة. والنتيجة هي أن مجموع هذه الأحزاب يساوي ٢٠,٢٣ بالمئة من مقاعد البرلمان الأوروبي.

تالياً، إن هذه الأحزاب عاجزة عن تشكيل أغلبية في البرلمان؛ فوفقاً لرئيس المفوضية السابق خوسيه مانويل باروسو: «ما زالت الغالبية في البرلمان تتكون من مجموعة يمين الوسط من حزب الشعب الأوروبي ولديها ٢٢١ أي ٤٣,٢٩ بالمئة، وحزب الاتحاد الاشتراكي الأوروبي لديه ١٩٠ مقعداً أي ٤٣,٢٥ بالمئة. نضيف إلى ذلك، ٨ بالمئة لكتلة الليبراليين و٧ بالمئة لكتلة الخضر، وهذا يعني ٦٩,٨٦ بالمئة للمجموعات المؤيدة للاتحاد الأوروبي».

إن انتصار أحزاب اليمين المتطرف في فرنسا والدنمارك، حصل على ربع الأصوات في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بينما حصل اليمين في النمسا على الخمس[١٤].

شهد البرلمان الأوروبي لأول مرة وصول أحزاب نازية جديدة، مثل حزب JOBBIK الهنغاري، الذي يرتدي داعموه اللباس النازي، ويطلق شعارات ضد السامية، ويتحدث عن الاحتلال الإسرائيلي لهنغاريا. واستفاد الحزب من المعارضة لبرامج التقشف الأوروبية وتأييد للسياسات الاقتصادية القومية، وانتقد العلاقات الأطلسية - الأوروبية والاتحاد الأوروبي. و«الحزب الديمقراطي القومي» من ألمانيا (NPD) وحزب «الفجر الذهبي» اليوناني (XA)، وكذلك الحركة الاجتماعية الإيطالية الفاشية الجديدة (MSI)، إضافة إلى حزب الديمقراطيين السويدي (Sweden Democrats) والحزب القومي السلوفاكي وعصبة الاسكندنافي.

نلاحظ تطرف هذه الأحزاب، وهو ما يتجلى في اسم الحزب الذي يؤكد اسم الدولة كتأكيد سيادتها. وهناك أحزاب تعتبر ذاتها بأنها أقصى اليمين، ولكنها لا تتبنى أيديولوجية يمينية، مثل حزب التحالف الوطني الهنغاري.

(١٤) Robert D. Kaplan, «Europe's Deep Right-Wing Logic,» Forbes (4 June 2014), <http://www.forbes.com/sites/stratfor/2014/06/04/europes-deep-right-wing-logic/>.



حصلت هـذه الأحزاب علـى نتائج جيدة فـي الانتخابات القوميـة لدولها؛ فحـزب الديمقراطيين السـويديين حصـل فـي الانتخابـات علـى ٩,١٢ بالمئة من الأصـوات بزيـادة ٧,٥ بالمئة عـن انتخابـات عـام ٢٠١٠، عندما دخل البرلمـان لأول مـرة، وهـو مـا دفع الحكومة السـويدية برئاسـة سـتيفان لوففـن والمُشـكّلة من تحالـف أقليات من الحـزب الديمقراطـي الاجتماعـي وحـزب الخضـر، إلى الإعـلان عن انتخابـات مفاجئـة لأول مرة خـلال ٦٠ عاماً في السويد.

تعـد الأسـس الأيديولوجية المشـتركة لليميـن المتطـرف الأوروبي أربعـة: القوميـة، والعداء للأجنبـي، وحفظ القانـون والنظـام، والنظرة الشـوفينية للرفاهية؛ بحيـث يجب على الدولـة أن تضمن من خلال سياسـتها الاجتماعية رفاهيـة أفـراد الأمـة مـن دون الأجانـب، وتنظـر هـذه الأحـزاب إلـى المهاجريـن علـى أنهـم خطـر يهـدد الهويـة الوطنيـة، والسـبب الرئيـس للجريمـة، ويسـتغلون ما توفـره دولـة الرفاهية.

ومن التوقعات المستقبلية لدخول الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى البرلمان الأوروبي:

١ - سياسة متشددة تجاه حقوق الإنسان والهجرة، لا ضد المهاجرين كما يدعي حزب الجبهة الوطنية.

٢ - العمل على محاربة زيادة نفوذ الاتحاد الاوروبي المتهم بإضعاف الهويات القومية.

٣ - معظـم هـذه الأحـزاب رفعـت شـعارات تدعـو إلـى الخـروج من منطقـة اليـورو، وتقـول: «لا لبروكسـل»، كإشـارة إلـى الاتحـاد الأوروبـي، و«نعـم لفرنسـا»، كمـا جاء فـي شـعار حـزب الجبهـة الوطنية الفرنسـي.

٤ - العلاقات المؤيدة لروسيا وبوتين، ولا سيما من قبل أقصى اليمين في اليونان وفرنسا.

ويمكن التوقف عند ملاحظتين على أحزاب اليمين المتطرف، وفقاً لديفيد سبيد[١٥]:

أ - تختلـف أحـزاب اليميـن المتطرف فـي توجهاتها؛ فمنها مـن هو ضد الإسـلام أو ضد السـامية أو ضد الهجرة أو الـزواج المثلـي، ولكـن مـا يجمعهـا كرهها للاتحـاد ومطالبتهـا بسـيادة الـدول القومية الأعضـاء في الاتحـاد. كما نجـد تنافسـاً بيـن زعيمـة الجبهـة الوطنيـة مـاري لوبـان، وزعيم حـزب الاسـتقلال البريطانـي نايجـل فـاراج (Nigel Farage) حـول دعـم مجموعات صغيـرة داخـل البرلمان.

ب - هنـاك توافـق غيـر علنـي بيـن حكومـات بعـض الـدول الأعضـاء فـي الاتحـاد، وبين هـذه الأحـزاب. على سـبيل المثـال، فإنّـه على الرغم مـن توجيه كاميرون الشـتائم إلى حـزب الاسـتقلال البريطاني، ووصفه بــ «المعتوه وكعكـة الفاكهـة والمؤيـد للتمييـز العنصـري» إلا أنـه طـرح موضـوع البقاء ضمـن الاتحـاد علـى الاسـتفتاء متوافقاً بذلـك مـع الحـزب المتطرف. وفـي هولندا، أعـد رئيس الـوزراء الهولنـدي مـارك روت (Mark Rutte) قائمـة تضمنت ٥٧ شـأناً لا يحـق للاتحـاد الأوروبـي التدخـل فيها وتعـد شـؤوناً هولندية.

إن ظاهـرة التصويـت لصالـح الأحـزاب المعارضـة تعكـس تزايـد الاهتمـام بالمشـكلات المحليـة كالتضخـم والبطالـة، لتطغـى علـى القضايـا الأوروبيـة.

(١٥) David C. Speedie, «The European Parliament Elections and Rise of the Far Right: Three Reasons for Reassurance, There for Concern,» Caranegie Council for Ethics in International Affairs (6 June 2014), <http://www.carnegiecouncil.org/publications/articles_papers_reports/0219.html>.



سادساً: موقف المجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي من الاعتراف بالدولة الفلسطينية

صوّت البرلمان الأوروبي في ١٧ كانون الأول ٢٠١٤ على قرار غير ملزم عبر فيه عن دعمه مبدئياً الاعتراف بدولة فلسطين والحل على أساس دولتين، وجاء في القرار: «لكن ذلك يجب أن يترافق مع عملية السلام التي يجب إحياؤها» واعتمد القرار بأغلبية ٤٩٨ صوتاً، في مقابل ٨٨ ضده، وامتناع ١١١ عضواً عن التصويت، من أصل ٦٩٧ عضواً شاركوا في الجلسة.

هذا النص غير الملزم أعدته خمس كتل سياسية في البرلمان بعد مفاوضات صعبة، وكان الاشتراكيون والخضر واليسار الراديكالي يرغبون في دعوة الدول الأعضاء إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لكن حزب الشعب الأوروبي (يمين الوسط)، التشكيل السياسي الرئيسي في البرلمان، رجّح الكفة لربط ذلك بإعادة إطلاق محادثات السلام.

أكد رئيس كتلة «الحزب الشعب» الأوروبي مانفريد فيبير أن «ليس هناك أي اعتراف فوري من دون شروط»، فيما رحب نظيره الاشتراكي جياني بتيلا بـ «قرار تاريخي» و«نصر لكل البرلمان».

وحذر النواب الأوروبيون المؤيدون «من دون تحفظ لحل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧» من «مخاطر تصعيد جديد للعنف يشمل أماكن مقدسة وقد يحول النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى نزاع ديني». كما دعوا الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد «موقف مشترك» وإلى أن «يصبح فاعلاً حقيقياً ووسيطاً في عملية السلام في الشرق الأوسط».

وقد اقترحت مسودة القرار مجموعةٌ من الاشتراكيين في البرلمان وحصل على دعم من المجموعات التالية (انظر الجدول الرقم (٣)):

الجدول الرقم (٣)

التصويت في البرلمان الأوروبي على الاعتراف بدولة فلسطين

المجموعة	مع	ضد	امتناع	غير المصوتين	الغياب الإجمالي	الحضور الإجمالي	إجمالي الأعضاء	الانسجام التصويتي
مجموعة تحالف الديمقراطيين والليبراليين لأجل أوروبا	٣٩	٥	٢٤	صفر	صفر	٦٨	٦٨	٣٦,٣
اتحاد المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين	٧	٣٦	٢١	٢	٥	٦٤	٧١	٣٤,٣٨
مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة	١٧	٢٠	٧	صفر	٤	٤٤	٤٨	١٨,١٨



مجموعة حزب الشعب الأوروبي	١٦٤	١٦	١٤	١٦	٩	١٩٤	٢١٩	٧٦,٨
مجموعة الخضر/التحالف الأوروبي الحر (الخضر/الإقليمية/القوميون)	٤٨	صفر	٢	صفر	صفر	٥٠	٥٠	٩٤
المجموعة الكونفدرالية لاتحاد اليسار الأوروبي/ اليساريين الخضر الاسكندنافي	٤٢	صفر	٥	١	٤	٤٧	٥٢	٨٤,٠٤
مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا	١٧٢	١	٨	٤	٦	١٨١	١٩١	٩٢,٥٤
النواب غير المنتمين لأي كتلة من الكتل أعلاه	٩	١٠	٣٠	٢	١	٤٩	٥٢	٤١,٨٤

المصدر: «Recognition of Palestine Statehood,» Vote Watch Europe, <http://www.votewatch.eu/en/term8-recognition-of-palestine-statehood-joint-motion-for-resolution-vote-resolution.html>, #Vote-tabs-list-2.

• مجموعة الخضر/التحالف الأوروبي الحر (الخضر/الإقليمية/القوميون) مع ٤٨ ضد صفر وامتناع ٢ وانسجام تصويتي كان الأعلى بين المجموعات بنسبة ٩٤ بالمئة.

• مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا (يسار وسط)، مع ١٧٢ ضد ١ وامتناع ٨ وبانسجام تصويتي ٩٢,٥٤ بالمئة.

• المجموعة الكونفدرالية لاتحاد اليسار الأوروبي/اليساريون الخضر الاسكندنافي (يسار) مع ٤٢ ضد صفر وامتناع ٥ أعضاء وبانسجام تصويتي ٨٤,٤ بالمئة. وعبرت المجموعة عن دعمها لقرار البرلمان بالاعتراف بالدولة الفلسطينية. وقالت البرلمانية الإيرلندية في المجموعة، مارتينا أندرسون، رئيسة لجنة العلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني في البرلمان: «نحن ندعم القرار المشترك بالاعتراف بالدولة الفلسطينية من حيث المبدأ، ويعد خطوة في الاتجاه الصحيح، هذه خطوة كبيرة من أجل الكفاح العالمي ضد إسرائيل وإجراءاتها القمعية». واعتبرت أن الاعتراف بدولة فلسطين، وشعبها وحدودها، وإنهاء الاحتلال هي مسؤولية دولية وخطوة إيجابية باتجاه السلام، يتوجب على الدول الأعضاء الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية وفقاً لحدود ١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة لها»[(١٦)].

• مجموعة حزب الشعب الأوروبي (يمين وسط) مع ١٦٤ ضد ١٦ وامتناع ١٤ عضواً وانسجام تصويتي ٧٦,٨ بالمئة، ونظراً إلى ثقل هذه المجموعة التصويتي وكونها أكبر مجموعة في البرلمان فقد أدّت دوراً في جعل الاعتراف مشروطاً، وأهمية أن يسير الاعتراف جنباً إلى جنب مع محادثات السلام. وقال إيلمار بروك، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان: «مجموعة حزب الشعب الأوروبي ترى، أن المفاوضات المبكرة مهمة لجعل إسرائيل آمنة، وفلسطين دولة ديمقراطية وقابلة للحياة على أساس حدود ١٩٦٧

(١٦) «GUE/NGL Welcomes European Parliament Call for Recognition of Palestinian Statehood,» GUE/NGL (17 December 2014), <http://www.guengl.eu/news/article/gue-ngl-welcomes-european-parliament-call-for-recognition-of-palestinian-st>.



والقانون الدولي». كما طالب البرلمان الفصائل المسلحة، بما فيها حركة حماس بالاعتراف بدولة إسرائيل. وتدعم مجموعة حزب الشعب الأوروبي موقف البرلمان ضد المستوطنات الإسرائيلية[(١٧)].

• أما مجموعة تحالف الديمقراطيين والليبراليين لأجل أوروبا: مع ٣٩، ضد ٥، وامتناع ٢٤ وبانسجام تصويتي ٣٦٫٣ بالمئة، فقد شكّل الامتناع نسبة كبيرة.

• وأهم المجموعات التي صوتت أغلبية أعضائها ضد القرار:

- اتحاد المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين ACR (جناح يسار الوسط): مع ٧، ضد ٣٦، وامتناع ٢١، وبانسجام تصويتي ٣٤٫٣٨ بالمئة.

- مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة EFDD: مع ١٧، ضد ٢٠، وامتناع ٧ وبانسجام تصويتي ١٨٫١٨ بالمئة. وسبق أن أشرنا إلى أهم الأحزاب التي تتشكل منها هذه المجموعة، وأهمها حزب الاستقلال البريطاني اليميني المتطرف وحركة ٥ نجوم الإيطالية وحزب الديمقراطية السويدية وحزب الحرية التشيكي وحزب الاستقلال الفرنسي، ولحسن الحظ ضآلة تمثيلها في البرلمان الحالي. واعتبر الفرنسي الاشتراكي جيل بارنو (Gilles Pargneaux) أن «تبني القرار يشكل نصراً سياسياً».

• تعد مجموعة النواب المستقلين (غير المنتمين لأي مجموعة من المجموعات في البرلمان الأوروبية) من المجموعات غير المكترثة بدعم القضية الفلسطينية؛ فقد شهدت امتناع ٣٠ عضواً عن التصويت على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة من إجمالي أعضائها البالغ عددهم ٥٢.

بغض النظر عن قيمة هذا القرار على أرض الواقع، فإن له أهمية معنوية كبرى، لأنّه يعبر عن رأي أغلبية الأوروبيين.

خاتمة

إنّ أهم النتائج التي توصل إليها الباحث حول الأحزاب الأوروبية، هي:

• أثبتت الأحزاب الأوروبية الفدرالية العابرة للقوميات قدرتها على بناء ديمقراطية فوق قومية على صعيد الاتحاد الأوروبي.

• ما زالت أغلبية المجموعات الحزبية المسيطرة في البرلمان الأوروبي تدعم الاتحاد الأوروبي. وتنتمي هذه المجموعات لأحزاب يسار الوسط (مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا، الليبراليين والخضر)، ويمين الوسط (كتلة حزب الشعب الأوروبي).

• الأحزاب الأكثر دعماً للقضية الفلسطينية هي الأحزاب نفسها التي تدعم الاتحاد الأوروبي، وتتصدر هذه الأحزاب من يمين الوسط ويسار الوسط قائمة الأحزاب بدعم القضية الفلسطينية، وهي مرتبة على التوالي وفقاً للحزب الأكثر دعماً لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة: مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي

(١٧) «European Parliament Rejects Unconditional Recognition of Palestine,» EPP Group (17 December 2014), <http://www.eppgroup.eu/press-release/EP-rejects-unconditional-recognition-of-Palestine->.



والديمقراطي في أوروبا، حزب الشعب الأوروبي، مجموعة الخضر/التحالف الأوروبي الحر، مجموعة تحالف الديمقراطيين والليبراليين لأجل أوروبا.

• تعد الأحزاب اليمينية المتطرفة المشككة بالاتحاد الأوروبي والتكامل الأوروبي الأقل دعماً للقضية الفلسطينية وهي: اتحاد المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين ومجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة.

لكن، على الرغم من النجاحات التي حققتها الأحزاب الأوروبية فوق القومية، إلا أنها لا تزال تعاني إشكالية كونها مظلة للسياسات القومية، وليس لديها جذور بين الناخبين في الدول الأعضاء. ومن ثم، لا بد من العمل على إنجاز نظام قانوني حقيقي للأحزاب السياسية الأوروبية، يمنحها الشخصية القانونية، المستندة بصورة أساسية إلى قانون الاتحاد الأوروبي، وهو ما سيؤدي إلى تمكين الأحزاب وتنظيماتها السياسية من العمل على نحو أفضل، بصفتها ممثلة المصلحة العامة الأوروبية، لا المصلحة القومية[١٨]. كما أن تحول انتخابات البرلمان الأوروبي إلى انتخابات درجة ثانية في الأهمية بعد الانتخابات القومية، جعل دور الأحزاب فوق القومية أقل أهمية من الأحزاب القومية.

في ختام البحث، نوصي بأهمية تركيز صنّاع القرار في البلدان العربية على إمكانية التأثير في الأحزاب الأوروبية المؤيدة للقضايا العربية، ومحاولة استمالة الأحزاب المعادية للقضايا العربية؛ فاستمالة هذه الأحزاب، يعني تغيير معادلة صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، لصالح تأييد القضايا العربية.

---

(١٨) «The European Elections: EU Legislation, National Provisions and Civic Participation: Study for the AFCO Committee,» Directorate General for Internal Policies Policy Department C: Citizens' Rights and Constitutional Affairs Constitutional Affairs (2014), p. 11, <http://www.europarl.europa.eu/regdata/etudes/etudes/join/2014/493047/ipol-afco_et(2014)493047_en.pdf>.